مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 365-384

معضلة الهجرة غير الشرعية بين الأطر المفاهيمية والمقاربات النظرية

The dilemma of illegal immigration between conceptual frameworks and theoretical approaches

نور الدين فلاك

جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)، noureddine.fellak@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/05 تاريخ القبول: 2021/10/20 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

باتت الهجرة الغير شرعية أحد المشكلات العالمية المؤرقة في الوقت الراهن، فما كان في السابق مصدر قلق نسبي للوحدات الدولية المتجاورة إقليميا أصبح الآن مادة إعلامية لدى الصحف والمجلات والتلفزيونات العالمية ،كما أصبحت تؤرق صناع القرار لدى الدول التي تشهد توافد أعداد هائلة من المهاجرين الغير شرعيين مما استوجب وضع السياسات الكفيلة بحل تلك المعضلة المعقدة والتعامل معها وفق رؤية استراتيجية صحيحة وموضوعية تبنى على أساس من التفكير والتخطيط الاستراتيجيين من قبل صناع القرار. وقد أجمعت أغلب الدراسات والنقاشات الموضوعية من قبل الدارسين والمهتمين بقضايا الهجرة الغير شرعية بأن هذا الموضوع يدخل في إطار أحد المشاكل الدولية المعقدة ،والتي تسير في شكل تصاعدي يوما بعد يوم ،لتكون بذلك أحد أهم القضايا الأساسية والجوهرية التي باتت موضوع نقاش عميق بين المهتمين من الدارسين والأكاديميين وكذا صناع القرار الدوليين لأجل إيجاد الحلول المناسبة لها .لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على مختلف العوامل المتحكمة بشكل أساسي في هذه الظاهرة القديمة المتجددة مثل العوامل المتعلقة بالجانب التاريخي وأخرى متعلقة بالجانب الهيكلي المعقد لتلك.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الهجرة النظامية، الهجرة السرية، النظرية السيسيولوجية، النظرية السيكولوجية.

Abstract:

Illegal immigration has become one of the most alarming global problems at the present time. What was previously a source of relative concern to the international units adjacent regionally has now become a media material for international newspapers, magazines and televisions and has become a headache for decision-makers in countries that witness the influx of huge numbers of illegal immigrants, which necessitated the development of Policies to solve this complex dilemma and deal with it according to a correct and objective strategic vision based on the basis of strategic thinking and planning by decision makers. Most of the studies and substantive discussions by scholars and those interested in issues of illegal immigration have agreed that this topic falls within the framework of one of the complex international problems that are going in an ascending form day after day to be one of the most basic and fundamental issues that have become the subject of a deep discussion between interested scholars and academics, and so on. International decision-makers in order to find appropriate solutions to it. Therefore, this research paper came to shed light on the various factors controlling mainly this ancient and renewable phenomenon such as factors related to the historical aspect and others related to the complex structural aspect of that.

Keywords: illegal immigration, regular migration, clandestine migration, sociological theory, psychological theory.

المؤلف المرسل: نور الدين فلاك ، **الإيميل**: noureddine.fellak@univ-msila.dz

مقدمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية بامتياز كونها لا ترتبط بالأطر الجغرافية ولا الدولية فقط، بل أصبح هناك منطق وقانون دولي ووطني يضبطها، لذلك فإن كل تلك الهجرات العالمية التي حدثت – ومازالت–دللت عن سمة مشتركة بينها، وهي أن الهجرة كانت تعني انتقال الأفراد من أماكن الفقر والعيش التعيس والحروب والنزاعات إلى مناطق تتسم بالعيش الرغيد ومستوى أمني وسياسي واقتصادي مناسب بل وأفضل للأفراد.

لكن بعد أن تأسست الدولة وأصبح لها حدود جغرافية وهوية قومية وسياسية سارعت بوضع مجموعة من القوانين والإجراءات تضمن من خلالها المحافظة على كيانها ومواطنيها، فحددت الدول وسائل وقوانين الدخول إليها والإقامة فيها والعمل فيها، غير أن تلك القيود المفروضة على الهجرة والشروط الصعبة لمنح التأشيرة ومراقبة الحدود قلصت بصفة حادة من مسلك الهجرة المنظمة ومن حرية التنقل التي تعتبر من الحريات المرتبطة بالإنسان.

لكن ومع حتمية التنصل من قساوة الظروف المعيشية التي يعيشها الأفراد في بلدانهم الأصلية على كل الأصعدة خاصة الحيوية وكذا الأمنية كالحروب الأهلية والنزاعات الداخلية المسلحة والقمع وسوء المعاملة يضاف إليها الظروف الاقتصادية كالفقر والجوع والأمية والبطالة وغياب الصحة وغيرها و لا ننسى الاختلافات الدينية أو العرقية والأيدولوجية، كلها اسباب ومبررات منطقية وموضوعية تجعل اولئك الافراد يسعون إلى البحث عن ظروف أحسن اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية خارج بلدانهم، مما يجعلنا هنا أمام ظاهرة معقدة في طبيعتها وتتداخل فيها عدة عوامل ومقاربات نظرية تساعد في فهمها وتفسيرها.

لقد أصبحت القضايا الأمنية الغير كلاسيكية المتمثلة في تلك الأبعاد الغير عسكرية لمفهوم الأمن ضمن أهم نقاط جداول الأعمال للوحدات الدولية التي تسعى إلى وضع ترتيبات إقليمية وعالمية جديدة، وكان من أهمها تلك المشكلات الأمنية الغير مرتبطة بالشق العسكري هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما انجر عنها من نتائج ومخرجات ألقت بظلالها على بنية الدولة وهويتها القومية.

في بداية القرن الواحد والعشرين هذا شهد تصاعدّ ملفت لوتيرة الهجرة غير الشّرعية في العالم وباتت تشكل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار الدول من جهة وأمن الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى ،كما

شهد تراجع فيها القراءات النّظرية والتفسيرية لهذه الظاهرة التي أصبحت جزء من المجتمعات المعاصرة ،لذلك تعددت القراءات و الاقترابات النظرية المفسرة لتلك الظاهرة المعقدة ،كما تشعبت العناصر المكونة لها وأصبحت متعددة الأبعاد لذلك نحن أمال إشكالية وجب طرحها في هذا السياق تتمحور حول الآتي:

هل تمكنت المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية من تقديم فهم وتفسير مختلف الأبعاد والآليات والأنماط والانعكاسات التي تتحكم في تلك الظاهرة المعقدة؟

وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متحركة ومعقدة تحتاج الى ضبط مفاهيمي موضوعي وعلمي، كما تحتاج إلى وضع مقاربات ونظريات سيكولوجية وسيسيولوجية قادرة أن تكون ادوات تحليلية وتفسيرية من أجل فهم ذلك الغموض الذي يكتنف تلك الظاهرة ذات التعقيد والتطور والتغير السريع، ومنه الخروج بنتائج علمية وموضوعية يستفيد منها صناع القرار السياسي من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة تلك الظاهرة،كما تزود الباحثين المهتمين بقضايا الهجرة بمختلف المقاربات التفسيرية التي تعطي الظاهرة بعدها العلمي والأكاديمي.

ولعل الهدف من هذه الدراسة النظرية و المفاهيمية هو بالدرجة الاولى اعطاء مفاهيم اكثر دقة تستطيع توصيف ظاهرة الهجرة الغير شرعية توصيفا دقيقا وواقعيا، اضافة الى سرد مجموع النظريات والمقاربات التي تعتبر وعاء تحليلي لتلك الظاهرة المعقدة والمتطورة زمانا ومكانا، وهي كما اشرنا تعود بالنفع والفائدة على صانعي القرار سواء في البلدان المتقدمة المستقبلة أوالبلدان الأم التي تعرف استنزاف كبير لأفرادها وخاصة تلك النخب العلمية والخبراء الاكاديمية المتخصصة.

أولا: الهجرة غير الشرعية قراءة مفاهيمية

1. تعريف الهجرة غير الشرعية:

إن الطابع المعقد لدراسات الظواهر الاجتماعية على غرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية كان ولا يزال السبب وراء عدم ضبط مفاهيمي لها هو عدم وجود جهاز مصطلحات ثابت يسهم في توحيد التعريف والمفهوم بشكل عام لتلك الظواهر،لذلك نجد تنوع واختلاف في الدراسات التي قام بها الخبراء المهتمين في تعريفاتهم المختلفة للهجرة غير الشرعية، وتصورات مختلفة في فهم جوهر الظاهرة نفسها.

جاء تعريف الهجرة في معجم " ترتيب القاموس المحيط" بأنّها: (الخروج من أرض إلى أخرى)[1].

وأما قاموس "**Oxford**" فالمصطلح يعبر عن معنيين للفعل ذاته:

- الانتقال من مكان إلى أخر بغرض العيش أو العمل فيه.
- الانتقال من مكان إلى أخر حسب الفصول.

فالهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر، أي تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي الى مكان جديد غير مألوف، وهي بذلك تصبح جزء من الحركة العامة للسكان.

يستخدم مصطلح "الهجرة غير الشرعية" عادةً لوصف مجموعة متنوعة من الظواهر المختلفة الأشكال والتي تشمل الأشخاص الّذين يدخلون أو يظلّون في بلد لا ينتمون إليه كمواطنين منتهكين بذلك القوانين الوطنية للدولة المستقبلة. ويشمل ذلك المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في بلد دون تصريح، وأولئك الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر الحدود الدّولية، وطالبي اللّجوء غير النّاجحين الذين لا يلتزمون بأمر الترحيل والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة من خلال ترتيب الزيجات الوهمية، وهنا غالبًا ما يتم تجميع هذه الأشكال المختلفة للهجرة غير النظامية تحت عناوين بديلة للهجرة غير المصرح بها أو غير الموثقة أو غير القانونية، كما تختلف تسمياتها بين هجرة غير نظامية وهجرة غير قانونية، وهجرة سرية[2].

تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة عدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على التأشيرة ومن ثمّ البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيقيمون فيها دون موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبوا اللّجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[3].

أما المفوضية الدولية لشؤون الهجرة فعرّفتها كما يلي: " هي التنقل العابر للحدود –الدولي–أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة. كما عرف تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، بعنوان **CMMI Nouvelle Perspective D'action** والصادر في أكتوبر 2005، مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير دولهم وخارقين بذلك قوانينها الداخلية.[4].

أما المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010 ترى "أنّ عبور الحدود الدّولية هو أحد أشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة وكذلك ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين.

أما الهجرة غير النّظامية (الهجرة السّرية) فهي: الحركة الّتي تحدث خارج القواعد التّنظيمية لبلدان الإرسال والعبور والاستقبال .

هذا التنوع والاختلاف في التعاريف يقودنا الى القول بأنه لا يوجد تعريف واضح أو مقبول عالميا للهجرة غير النّظامية ، فمن وجهة نظر بلدان المقصد يكون الدّخول أو الإقامة أو العمل بشكل غير قانوني في بلد ما، وهذا يعني أنّ المهاجر ليس لديه التّصريح اللّازم أو المستندات المطلوبة بموجب لوائح الهجرة للدخول أو الإقامة أو العمل في بلد معين، أما من وجهة نظر الدّولة المرسلة فإنها تعتبر أن هناك مخالفة في الحالات الّتي يعبر فيها الشّخص عن الحدود الدّولية دون جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو لا يستوفي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلاد، ومع ذلك هناك اتجاه لتقييد استخدام مصطلح "الهجرة غير الشّرعية" في حالات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص الّذين يتّم الاتجار بهم.

هكذا فإن الهجرة غير الشرعية (غير القانونية) هي حركة السّكان المكانية عبر حدود الدّولة التي تتعامل مع انتهاك قواعد المغادرة في بلد المنشأ أو قواعد الدخول / الإقامة في بلد المقصد أو قواعد العبور عبر بلد آخر،و قد تظهر الهجرة غير القانونية داخل بلد ما إذا كانت تفرض قيودًا على تحركات السّكان الدّاخلية دون إذن خاص (على سبيل المثال، في روسيا في أوقات الاتحاد السوفياتي أو في كوريا الشمالية)، إذا فالمهاجرين غير الشرّعيين هم أولئك الّذين ينتهكون قواعد الدّخول أو المغادرة أو الإقامة أو العبور عبر بلد معين.

كما يستخدم مصطلح الهجرة غير النّظامية وفق المقاربة القانونية بالدرجة الأولى على دالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الافراد وتنقلاتهم بين الدّول. مما يدل هنا على ان هذه الهجرة من بدايتها الى منتهاها هي معارضة لكل الاعراف القانونية لكل الدول.

عند الحديث عن الهجرة غير النّظامية سيقودنا الحديث عن مصطلح الحرقة والذي يعني " حرق كلّ الأوراق والرّوابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته جديدة في بلدان الاستقبال".[5]وهذا النوع من الهجرة مما تناولته

تلك الاعراف المجتمعية، تدل على فك الارتباط بين المهاجر وبلده الأم باستعمال اسلوب المجازفة بالنفس وحتى الاستعداد الى ربط علاقة جديدة مع دولة جديدة وهوية جديدة وهي دول الاستقبال.

2. أنواع من الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من أنواع الهجرة غير الشرعية التي تحدث بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم، حيث ينتقل الافراد من منطقة الى اخرى وفقا لمجموعة من الاسباب والظروف والمتغيرات، من هنا تصنف أنواع الهجرة وفقا لذلك الى[6]:

أ-الدخول بدون وثائق / غير مصرح به -أحد الأنواع الرّئيسية للهجرة غير الشرعية (على سبيل المثال، في هذه الفئة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي ثلثي جميع المهاجرين غير الشّرعيين، هؤلاء هم الأشخاص الّذين يدخلون دولة أخرى سرا.هنا يعبُر معظم هؤلاء الوافدين الحدود البرّية لكن الطّرق البّحرية تستخدم أيضًا بانتظام وحيثما تكون أنظمة التّفتيش قابلة للاختراق، وكذلكّ استعمال الطّرق الجوية في جميع الحالات يعمل على تجنب الكشف وبالتّالي التفتيش،وفي الوقت نفسه تمّ إنشاء قنوات خاصة للمهاجرين غير الشّرعيين على العديد من الحدود بواسطة منظمات تهريب البشر.

ينبغي هنا التمييز بين المعابر الحدودية غير المساعدة والمساعدة المهاجر غير الشرعي غير المساعد هو الشخص الذي يخطط وينفذ عملية دخول غير شرعية بنفسه، بينما يتحول المهاجر غير الشرعي المساعد إلى أشخاص آخرين أو منظمات مختلفة للحصول على المساعدة. في الوقت الحاضر يتم تهريب نسب متزايدة من المهاجرين السريين أو تهريبهم. وفقًا لخبراء منظمة العمل الدولية، يصبح حوالي نصف المهاجرين عند عبورهم حدود بلد ما ضحية لعمال الاتجار بالبشر. غالبًا ما يعتمد المهاجرون غير الشرعيين -طوعًا أو قسريًا - على مساعدة "وسطاء الهجرة"، أي الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المتخصصة في تهريب المهاجرين وتهريبهم. إن تهريب المهاجرين وتهريبهم من رجال الأعمال هي شركة دولية قوية ذات أرباح عالية ومخاطر منخفضة. في الواقع، إنه عنصر محدد في البنية التحتية للهجرة غير الرسمية التي تعارض المؤسسات الرسمية لإدارة الهجرة الدولية. وفقًا لبيانات **Europol**، فإن دخل شبكات تنظيم الهجرة غير القانونية مماثل لدخل تجارة المخدرات.

ب-دخول قانوني مع أوراق مزوّرة: وثائق احتيالية هذا النّوع هو المهاجرون الّذين يصلون بشكل قانوني إلى بلد المقصد، لكنهم يستخدمون مستندات مزيفة للدّخول كجوازات سفر مزورة أو جوازات سفر أشخاص آخرين، تأشيرات مزيّفة، دعوات مزيّفة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى طلبات اللّجوء الاحتيالية وغيرها من الوثائق اللازمة للمطالبة بوضع اللاّجئ.

ج-العمالة غير القانونية غير الرّسمية يشمل هذا النّوع الأشخاص الّذين يدخلون دولة أخرى بشكل صحيح (على سبيل المثال، بتأشيرات سياحية أو دعوات خاصة)، لكنهم ينتهكون لاحقًا قواعد الإقامة ،وقد يكون ذلك انتهاكًا لشروط وأحكام التّأشيرة أثناء إقامتهم القانونية في بلد المقصد (على سبيل المثال، التّوظيف غير القانوني للطّلاب أو السّياح، وتغيير مكان العمل على الرغم من شروط العقد) ،وأيضًا انتهاك وقت الإقامة المنصوص عليه عن طريق التّأشيرة أو غيرها من الوثائق (على سبيل المثال، الطّلاب الأجانب "عن عمد" يتجاوزون فترة الإقامة القانونية والوصول إلى وضع غير قانوني؛ المهاجرين العابرين مع تأشيرات تأخرت عن العمل بموجب الاتفاقيات الدّولية والعقود الّتي يتم تشغيلها خلال فترة صلاحيتها.

الشكل 1: هيكلة الهجرة غير الشّرعية (من اعداد الباحث)

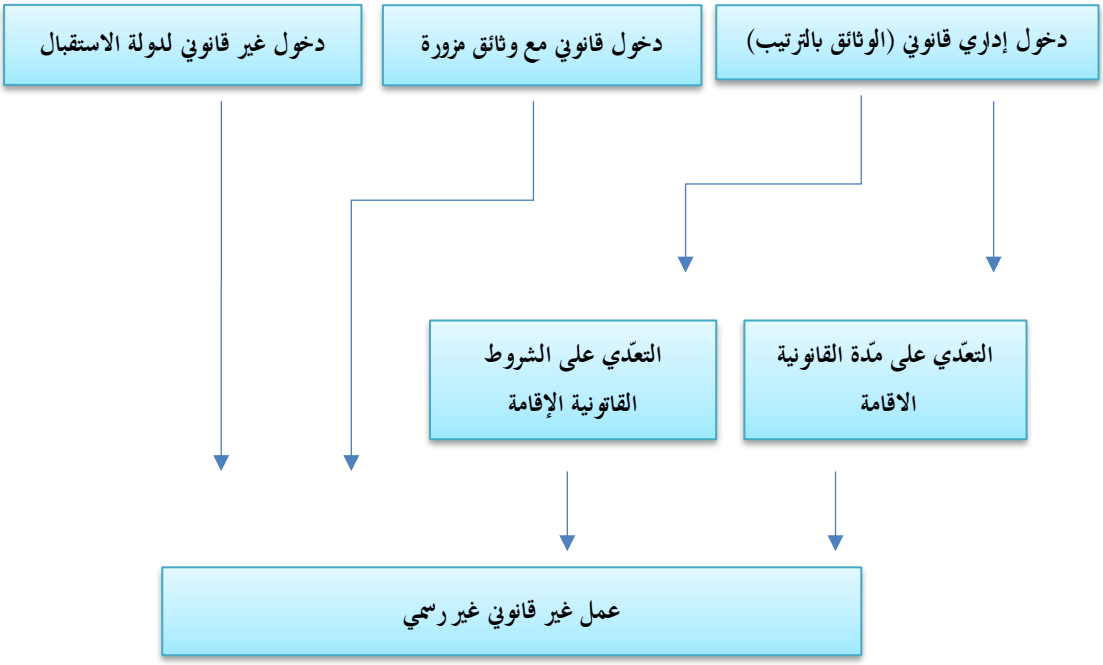

3. أصناف المهاجرين الغير شرعيين:

نحن أمام ثلاث أنواع من المهاجرين الغير شرعيين إلى دول الشمال ، وينبغي هنا التمييز بينها وهي:

أ – طبقة المثقفين والخبراء والنخب العلمية في مختلف التخصصات والميادين.

ب– طبقة العمال الذين يقومون بأعمال موسمية في أغلب الحالات جني الثمار والخضروات والفواكه بمختلف أنواعها، ويعانون من التهميش وسوء المعاملة، وغالبا ما يعانون من وطأة البطالة وسوء ظروفهم السكنية والمعيشية.

ج – مجموعة المهاجرين الذين يحتاجهم سوق العمل لكنهم مع هذا يعاملون سياسيا كمجموعة إقامتهم غير شرعية وبالتالي لا يتمتعون بأية حقوق.

***الهجرة ما بين الدول:**

لقد أصبح صناع القرار في السياسة الدولية منشغلون كثيرا بقضية المهاجرين الذين يتركون أوطانهم لفترات طويلة ويمكثون في تلك البلدان بغية العيش الرغيد والظروف الحسنة ، وفي هذا المجال يصعب الحصول على الإحصائيات الدقيقة الرسمية الموثقة بهذا الخصوص وغالبا ما تختلف التقديرات فمثلا أحصت اللجنة الدولية للهجرة **GCIM** في إحصائياتها لسنة 2006 لعدد المهاجرين بلغ 75 مليون قبل ثلاثين سنة ، ويتوقع إشباع ظاهرة الهجرة غير شرعية خلال السنوات القادمة مع هذه الأزمة الاقتصادية التي تعرفها معظم دول العالم خاصة الدول الأوربية ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية يتوافد عليها من جميع دول العالم إضافة إلى كندا واستراليا خاصة في السنوات الأخيرة وقد شهدت هذه الأخيرة تغير في تركيبة المهاجرين إليها بشكل ملفت يدعو الى القلق بشأن مستقبلهم مما يستوجب على تلك الدول المستقبلة وضع قوانين وآليات واستراتيجيات من اجل احتوائهم.

4. أسباب الهجرة غير الشرعية:

أسباب الهجرة تختلف وتتنوع لأنها تأتي لتدل على وجود دولتين الأولى التي ترسل والثانية التي تستقبل، وتكون الحركة من الأولى إلى الثانية ومن تلك الأسباب والدوافع للهجرة ما يلي:

أ–الدوافع الاقتصادية:

النظر الى الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية سببه الأساسي يتمحور أساسا في الجانب الاقتصادي، فالدول المستقبلة هي دول متقدمة ومتطورة اقتصاديا تتوفر على تنوع كبير في مناصب العمل ونمو اقتصادي كبير يؤدي إلى كثرة الطلب والإنتاج فهي تشهد ثورة اقتصادية هائلة ،وما يقابلها من ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الدخل الفردي عكس تلك الدول الفقيرة التي تشهد عجزا اقتصاديا كبيرا، إضافة الى تراجع أكبر في مستويات التنمية الاقتصادية.

ولابد من الاشارة هنا الى ان الجريمة ترتبط –بما في ذلك الهجرة غير الشرعية– بتردي الوضع الاقتصادي كما انه كلما كانت معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي الحيوي ضعيف وتزايد بذلك معدلات البطالة، وتزداد معدلات الخراب والتدمير الاجتماعي بسبب الافتقار الى الخدمات العامة.

ولعل السبب وراء هذا الموقف المادي التاريخي يكمن من خلال مقاربة التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج ،بحيث هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلعا للحصول على اجر أحسن، وهنا يشير كارل ماكس قائلا ان الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية تمثل السبب الكبير وراء تفشي الفقر واللاتوازن في توزيع الخبرات بين الدول. وهنا نجد أن التصاعد في عمليات الهجرة خارج الوطن يؤدي إلى هدر تلك الموارد البشرية بالنسبة لمجتمعات هي بحاجة ماسة إليها.

ب–الأسباب الديمغرافية:

إن التحولات الديمغرافية التي تعرف انخفاض كبير في معدلات النمو السكاني وارتفاع نسبة كبار السن نتيجة لانخفاض شديد في معدلات الوفيات ،هذا كله ما تعرفه القارة العجوز هذا ما زاد في طلبها على اليد العاملة الشابة القومية للاستمرار في التنمية والتطور، وهذا كله شجع الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية، ويتوقع الباحثون المختصون في مجال حركة السكان أن تستمر لسنوات طويلة قادمة بسبب اتساع الفجوة في معدلات النمو السكاني بين الدول المتقدمة والدول النامية ،ففي الجنوب يوجد فائض نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني والذي لم تستطع تلك الحكومات احتواءه ،بينما تعرف دول الشمال انخفاضا في معدلات النمو السكاني ، مما يستوجب الحاجة الى موارد بشرية تغطي الحاجة الماسة اليه من قبل هذه الدول المتقدمة.

ج–الانبهار والتأثر بالحضارة الغربية:

إن استمرار تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من البطالة وغلاء المعيشة والفقر علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال فاقم من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة، حيث أصبح هاجس الشباب وحلمهم الاستقرار في إحدى دول الشمال لا سيما بعد الانفتاح العالمي الذي شهدته دول الجنوب مما سمح لهم باكتشاف حياة أخرى في دول الشمال وهم مدفوعون بالطموح إلى تحسن الوضع المادي وتحقيق الرفاه المنشود.

وهنا تنظر نظرية التحديث في علم الاجتماع الى أن التوازن يتحقق عن طريق هجرة أفراد المجتمعات الأكثر تعلقا بالحضارة المتقدمة لدول المركز تاركين وراءهم السكان التقليديين .

د–الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

إذا كانت مغادرة المهاجرين أمرا ممزقا لكيان المجتمع والدولة المرسلة فإن إثر هذا على الدول المستقبلة تكون نتائجه بشكل أكبر ففي كثير من الحالات كانت النتائج ايجابية بمزج مجتمعات مختلفة لها تاريخ وثقافات متباينة كانت لها تأثير كبير ،حيث وفرت طاقة طازجة وأصناف تنوعت في الثقافة ،ومع هذا فإن الهجرة الوافدة تؤدي إلى الاحتكار والتوتر وخاصة على المدى القصير ،إلى أن تتوصل المجتمعات المضيفة إلى التفاهم مع بعضها البعض وتتعايش.

وتعتمد طريقة استقبال الوافدين إلى درجة كبيرة على نظرة الدولة المستقبلة إلى هويتها الوطنية الخاصة فبعضها تعتبر نفسها **دولة هجرة** لذا نجدهم قد هيئوا أنفسهم لجذب قادمين آخرين مثل كندا واستراليا فقد شجعت هذه الدول الأشخاص على ان يصبحوا مواطنين بأسرع ما يمكن، والمواطنة في حدود ارض هذه الدولة مكفولة قانونا.

كما توجد مجموعة ثانية من البلدان التي تستقبل الوافدين من المهاجرين وهي الدول الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة لكنها لا تعتبر نفسها دول هجرة ومع ذلك رعايا مستعمراتها السابقة حق الإقامة الدائمة وحقوق المواطنة.

أما المجموعة الثالثة فقد ظلت أكثر تحفظا بالنسبة إلى الهجرة إليها لقد سمحت بدخول الأشخاص على أساس مؤقت وعلى أن الوافدين عمال ضيوف يعودون في نهاية الأمر إلى بلادهم مثل دول الخليج

وألمانيا ،ففي ألمانيا أساس المواطنة هو قانون الدم مما يجعل من الصعب جدا على أي شخص من سلالة غير ألمانية أن يصبح مواطنا.

إلا أن سياسات الهجرة لدى معظم البلدان قد تبدلت في السنوات الأخيرة ، باتت أكثر تشددا حول من تسمح لهم بالدخول والاستقرار فيها ، أما ما يخص دمج المتوطنين الجدد في المجتمعات المضيفة بحسب تجربة البلد التاريخية ، والإحساس بالهوية القومية ،وهناك بشكل عام نمطان ففي أقصى أحد الجانبين هناك أن تعيد تشكيل المهاجرين مثل الجزائريين والتونسيين وجعلهم فرنسيين تماما وبخاصة عن طريق نظام التعليم الذي تتبعه تلك البلاد ،والنمط الثاني هو تعدد الثقافات وهو يعني التسامح بين مختلف العرقيات وبين الجماعات بحيث تستطيع التعايش فيما بينها لإنتاج مجتمع مختلف الأعراق .

ثانيا: المقاربات النّظرية للهجرة غير الشرعية

1. تاريخية الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة حديثة، لكون أن هذا النوع من السلوك البشري لا يمكن تصوره قبل قرنين من الزمن، فالجهاز القانوني الأساسي اللاّزم لتصنيف التنقل الدولي بشكل منهجي وحتى مفاهيمي واضح المعالم، وحتى من حيث التمييز النظامي / غير النظامي يعود إلى أقل من قرن من الزمن.

فالمفهوم "السّري" يشير إلى جانب محدد من الهجرة ويظهر لأول مرة في القرن التّاسع عشر ، إلا أنه ومع ذلك ليس سوى مصطلح إداري أو احتمال نظري أو مصدر إزعاج تافه بين المؤرخين لا يزال هناك خلاف حول ما إذا كان أول استخدام لهذا المفهوم قد حدث في الشّرق الأقصى السّوفياتي في عشرينيات القرن العشرين (مع الإشارة إلى المهاجرين الصّينيين والكوريين) ،أو في فلسطين في ثلاثينيات القرن العشرين (فيما يتعلّق بالهجرة اليهودية، فهناك مؤرخون يؤكدون أنّ أول استخدام منهجي لهذا المفهوم، كان في الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة (بالإشارة إلى الهجرة المكسيكية).

على الرغم من ذلك فإن دراسة الهجرة غير النظامية تفتقر إلى النظريات إلى حد كبير ولا يمكنها تقديم تحليل مرضٍ لديناميكيات الأهمية الهيكلية لهذا الشكل من الحراك المكاني.

لم تتوافق أهمية الهجرة غير النّظامية كموضوع مع تطوير إطار مفاهيمي وتجريبي مناسب لها، بل على العكس من ذلك، فعلى مدى عقود من الزمن اشتكى الباحثون من أنّ الموضوع بأكمله تحيطه الضّبابية

والغموض ،وأنّ النّقاشات حول القضية سرعان ما أصبحت حوارات لا تحدّ من يسمعها، حتى أنّ معظم البحوث الأوروبية الحالية الموجهة نحو السّياسة حول هذه الظاهرة لن تكون مقبولة كمصطلحات في أيّ مدرسة عليا لائقة[7].

2. المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية:

أ– النظرية الاقتصادية:

قبل وضع نموذج للهجرة من المفيد التمييز باختصار بين أنواع التفسيرات التي يتم التذرع بها في أغلب الأحيان، فيقسم العلماء نظريات الهجرة الدولية إلى ثلاثة أنواع رئيسية لا يستبعد كل منها الآخر، فتؤكد نظريات الماكرو على الظروف الهيكلية والموضوعية التي تعمل كعوامل "دفع" و "شد" للهجرة في حالة الهجرة الاقتصادية، وتشمل عوامل الدفع عادة الظروف الاقتصادية مثل البطالة أو انخفاض الرواتب أو انخفاض دخل الفرد بالنسبة لبلد المقصد،وتشمل عوامل الجذب تشريعات الهجرة ووضع سوق العمل في البلدان المستقبلة ،كما يمكن تفسير النزوح القسري من خلال عوامل مثل قمع الدولة أو الخوف من العنف المعمم أو الحرب الأهلية.

ركزت النظريات الصغرى على العوامل التي تؤثر على القرارات الفردية للهجرة، وتحليل كيف يثقل المهاجرون المحتملون التكاليف والفوائد المختلفة للهجرة،وهنا يمكن أن تشمل التكاليف الموارد المالية والنفسية المستثمرة في التحرك والاندماج في بلد المقصد، في حين أن الفوائد يمكن أن تشمل راتب أعلى أو سلامة جسدية .

تعتمد النظريات الصغيرة غالبًا على نظرية الاختيار العقلاني، والتي تقدم عددًا من الافتراضات المثيرة للجدل حول كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات ولماذا؟

إنّ النّظريات الاقتصادية المتعلّقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى مسألة تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل ويعدّ أرنيست رافينيستين **Arnist Raffinistine** أول من قام بتفسير للهجرة سنة 1885 في مقال قدّمه تحت عنوان " قوانين الهجرة" حيث خلص إلى أنّ الهجرة محكومة بعوامل الدّفع والجذب.

فالنّظام الاقتصادي العالمي الذي يشكّل الاقتصاد الوطني جزءا مكّونا له يتيح تناول حركية العمل الدّولية موضوع بحث واستقصاء. فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها أنّه لا يُمكن إدراك الهجرة الدّولية من دون ربطها بمنظومة الاقتصاد الرّأسمالي. فهي من انتاج هذه المنظومة والتحولات التي حدثت في بنية هذا الاقتصاد وقسمة العمل الدّولية.

وقد استطاع أ.بورتس **A. Portes** عام **1981**و س. ساسن **S. sassen** عام **1988** تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي ،حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر ،هذا الاختراق بدا مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدّول وكذا بسبب الشّركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإنّ دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرّأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية ،فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصّناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة.

يركز النّموذج الاقتصادي المنبعث على احتمالية النّجاح في الهجرة والحصول على فرصة عمل والزيادة المتوقعة في الدّخل الحقيقي، وهذا التّفسير يركّز على اقتصاد الدّولتين بما في ذلك عوامل الجذب في الدّولة المستهدفة للهجرة فيما يخص الأعمال ذات الأجر الأفضل والتّحسن في مستوى المعيشة،كما تصف عوامل الطّرد النّاتجة عن الظّروف السّلبية في بلد المولد والنّشأة كالبطالة والوضع الاقتصادي[8].

وهناك من يرى أنّ النّظام الاقتصادي خلق فجوة بين دول الشّمال والجنوب،كما يرى **Saskia Sacin** فهي نتاج للنّظام الرّأسمالي وأنّ نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز الدّول الغنية ومحيط الدّول الفقيرة، فالتطور الصناعي في الدّول النامية الأمر الذي ينعكس على اقتصادات الدّول النامية يؤدّي للهجرة لطلب العمل وتحسين مستوى المعيشة، فالنّظام الرّأسمالي أقدم على تحطيم حدوده الوطنية عن طريق الاستعمار، وهنا يلاحظ صيرورة إزالة الطابع الوطني عن قوة العمل، وبذلك تكون قد أرسيت أسس انبثاق مجال لسوق العمل.

ترتبط الهجرة بعوامل طاردة وعوامل جاذبية، فالحالة الاقتصادية في الموطن الأصلي للمهاجر تدفع به إلى مغادرة بلده، وفي نفس الوقت فإنّ الحالة الاقتصادية الرائجة في المجتمع المضيف تجذب المهاجر اليها، فالمهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.

ولقد افترضت النّظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، أنّ تيارات الهجرة تتجه من المناطق ذات الأجور المنخفضة إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة إلى أن تصل الأجور إلى درجة التوازن عندما يفترض أن يصبح التباين في الأجور ضيقا ليساوي تكاليف الهجرة[9].

جدول1: الهجرة: عوامل الطرد وعوامل الجذب.

نوعية العوامل	عوامل الطرد	عوامل الجذب
ديموغرافية	نمو السكان، معدلات الولادات	
جغرافية	المسافة، الحدود	
اجتماعية	خرق حقوق الإنسان، التمييز الإثني	جمع شمل العائلة، هجرة الشتات،
اقتصادية	الفقر، البطالة، انخفاض الأجور،	الأمل في الحصول على أجور أعلى،
سياسية	النزاع، انعدام الأمن، العنف، سوء	السلام والأمن

المصدر: Raul Ramos and Jordi Surinach, A gravity model of migration between the ENC and the EU, Journal of Economic and social Geography, Vol, 18n 1, (2017), p 26.

كان أفريت لي **Everett Lee** أول من صاغ الهجرة في إطار عوامل الجذب وعوامل الطرد على المستوى الشخصي ،وذكر أنّ أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة، وهي أنّ شدّة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافته، وأنّ معلومات المهاجر كلّما كانت أكثر وضوحا بشأن جهة المهجر كان الدّافع إلى الهجرة أقوى، وأنّ الصعوبات المحيطة بالهجرة كلّما زادت ضعف تيارها وأنّ شدّة الهجرة تتوقف على الظروف

الشخصية للمهاجر ،ونظر إلى كل من جانبي العرض والطلب على الهجرة ،وقال إنّ العوامل السلبية والإيجابية في مناطق الأصل والاستقبال تدفع أو تجذب في اتجاه الهجرة أو عدمها[10].

ب– النّظرية السوسيولوجية *المجتمعية*:

بالنسبة لنظرية التمايز لا يتم تعريف المجتمع بوحدات سياسية مثل الدول القومية: حدود المجتمعات الحديثة هي حدود الاتصالات التي يمكن تدوينها تفاضليًا بواسطة النظم الفرعية الوظيفية.

الفكرة الأساسية لهذا النهج هي أن المجتمع المعاصر ليس له رأس ولا قاعدة ولا مركز، ولكن يتم التعبير عنه في عدد كبير من النظم الفرعية المتخصصة التي لديها مجموعة خاصة بها من الرموز الرمزية والقيم الرائدة والبرامج التشغيلية والوسائل التنظيمية.

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأنّ هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية بأنّ هذه الظاهرة ترتبط بهذه الأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيا في صورة أنّ المهاجرين في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة. فالمجتمع يؤدّي في حالات متعدّدة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدّي بدوره في حالات متعدّدة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدّي إلى إضعاف التّماسك والتساند الاجتماعي وبالتالي ظهور الإنزلاقات[11].

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع:

1- **الهجرة السّرية وكونها انتحار أناني:** ويحدث هذا السلوك بسبب النّزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النّوع من السّلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر الشرعي من يسانده عندما تحلّ به أيّ مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السّرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2- **الهجرة وكونها انتحار ايثاري:** وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشّرعية.

3- **الهجرة السّرية وكونها انتحار أنومي:** تحدث الهجرة السّرية في هذه الحالات:

- عندما تنحل النّظم الاجتماعية والثّقافية والأخلاقية في المجتمع.
- اضطراب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع.
- عندما تحصل هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف والوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.

تخلص نظرية دوركايم في تفسيرها لظاهرة الهجرة السّرية إلى أنّ المهاجر السّري يشعر بأنّه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيُجبر على الانسحاب وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية.

- مخالفة للقيم والمعايير الّتي يشترك فيها غالبية النّاس في المجتمع زفي هذا الصدد تفسّر الهجرة السّرية على أساس أنّها سلوك منحرف وبذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الانحراف على المهاجر غير الشّرعي.
- التّقليد: حيث أنّ الهجرة غير الشّرعية تنشأ بتأثير نموذج يحتذى به وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحديد الدّوافع الذّاتية ،حيث أنّ الفرد الّذي يملك استعدادا للهجرة يندفع بقوة التّقليد نحو ممارسة هذا السّلوك[12].

ج- النظرية السيكولوجية* النفسية*:

تعتمد في تفسيرها لظاهرة الهجرة غير الشّرعية على وجهة نظر بعض علماء النّفس الّذين يفسرونها بأنّها راجعة لدوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الّذي يعاني منه الشّباب، مما يسبب لهم حالة من الضّيق والاكتئاب النّفسي، وهو ما يدفعهم للهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضّفة الشّمالية للبحر المتوسط،

وهذه الظاهرة ما هي إلاّ تجليات الميكانيزمات النّفسية كالحيل الدّفاعية الّتي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما.

وفي هذه الحالة التّخلص من البطالة أو الصورة السّيئة الّتي كوّنها ازاء نفسه، ومن أجل تبرير تصرفاته يلجأ إلى ميكانيزم آخر يعتمد على التّبرير، أي أنّ الشّباب عندما يسعى للهجرة غير الشرعية ويلقى بنفسه إلى التّهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون، يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة، فيكون التّبرير بهذا الشّكل تنه بحاجة ماسة إلى المال وأنّه سافر بحثا عن الرزق وأنّه لديه طموح ويريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي، وهذه الحيل الدّفاعية تستخدم من أجل التّغلب على الصّراع النّفسي والخروج من دائرة الإحباط الّذي يعيشه، ولو كان ذلك بمخالفة القوانين الّتي في وضعية المهاجرين الأفارقة تكون بالتّسلل إلى دول أوروبا بدون تأشيرة، والانتحار الجماعي بقوارب الموت تلخص هذه الوضعية[13].

خاتمة:

أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعاد خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين ما يتطلب تكثيف الجهود بين دول الإرسال والعبور والاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين لتحمل مسؤولية اتخاذ التدابير مشتركة وغير انفرادية من اجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات دون تباطؤ، وقد أصبح في حكم اليقين ان الحلول الجزئية غير فعالة ، ورغم أن المعالجة الأمنية ساهمت في تخفيض عدد المهاجرين غير الشرعيين إلا أنها لم تعد وحدها كافية نظرا لمحدوديتها وأصبح من الضروري محاولة إيجاد التوافق بين البعد الأمني وسياسة التنمية واتخاذ تدابير جماعية من اجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للبلدان المرسلة للمهاجرين عن طريق معالجة الأسباب العميقة والحقيقية لهذه الهجرة الغير قانونية وقد خرجنا بمجموعة من النتائج نجيب من خلالها على الاشكالية البحثية التي انطلقنا منها وهي كالتالي :

- لابد من القول أنّ الأهمية الهيكلية للهجرة غير الشرعية لم تقابلها بعد محاولة كافية لتوفير إطار نظري محض وربّما عدم وجود مثل هذا الإطار له علاقة بشكل أكبر بندرة الطّموح النّظري مقارنة بالصّعوبات المنهجية أو السّياسية. إنّ تحليل الهجرة غير النّظامية ضمن رؤية الحداثة حيث يساعد المدخل السوسيولوجي على تسليط الضوء على عدم اعتبار الشّروط المسبقة الهيكلية للهجرة غير النّظامية بمثابة أمراض بل هي جزء لا يتجزأ من التّنظيم ذاته للمجتمع العالمي.

بالتطبيق على الهجرة غير النظامية، فإن هذا يعني أن الوضع القانوني للمهاجر مهم، وهو ذو صلة بالفعل، فقط عندما ومتى – وإلى أي مدى – يقيد الواقع القانوني علاقات وأفعال الفاعل.

- من الناحية الاجتماعية فإن الميزة الأكثر إثارة للاهتمام للهجرة غير الشرعية هي الدليل الذي تقدمه حول إمكانية الاستبعاد التام من النظام السياسي ولا تزال قادرة على الاستمرار في قدر كبير من التفاعلات الاجتماعية .يستطيع المهاجرون غير الشرعيين، رغم صعوبات وجودهم أكثر بكثير، الحصول على دخل من خلال العمل، وإيجاد أماكن للنوم والراحة ، والوقوع في علاقات اجتماعية (وأحيانًا التناسل وتربية الأطفال)، وإقامة علاقات شخصية، وشراء الأجهزة المنزلية وحتى تمثيل أنفسهم في الأماكن العامة.

- تعتمد استراتيجيات المهاجرين غير الشرعيين على الاستخدامات المنهجية للمساحات الاجتماعية الناشئة عن تمايز المجتمع والتكيف الإبداعي للموارد الاجتماعية الأخرى التي تعوض عن عدم إدراجها في النظام السياسي.

- مع الاستفادة من الإدراك المتأخر للظاهرة، من السّهل أن نستنتج أنه على الرّغم من أنها تتمتع بنقاشات كبيرة إلاّ أنّ كل من التفسيرات النظرية المذكورة أعلاه غير قادرة على توفير إطار مفاهيمي مرضي قادر على التّعامل مع الهجرة غير النظامية. أولئك الذين يختارون الخيارات المذكورة أعلاه راضون بسهولة عن القليل جدًا، مما يهدر فرصة رائعة لتحويل الهجرة غير النظامية إلى مادة بحثية إستراتيجية .

خاصة مع توجه الجهود البحثية للظاهرة إلى إرجاعها مادّة في الدّراسات الأمنية من خلال اعتبار الظاهرة تهديدا أمنيا أو مرضا لذلك غالبا ما يتم استغلالها في الخطابات السياسية.

- الأصول الهيكلية لنظم الهجرة غير الشرعية متأصلة في عدم التّوافق بين النّظام الدّولي للدّول ومجموعة العوامل المعقدة الّتي تحكم الحراك المكاني البشري؛ والتّحليل الجزئي لاستراتيجيات المهاجرين غير النّظاميين.

- لابد من إعادة النظر في الهجرة ككل بضرورة عقد اتفاقيات دولية ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة وتلك التي تحتاج إلى العمالة موسمية وفقا لقانون العرض والطلب في سوق العمل الدولي.

- ضرورة تطبيق برامج التنمية ومحاربة الهجرة غير الشرعية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة على مستوى الدول المصدرة للهجرة وتقديم مساهمات مادية من قبل الدول المتطورة المستقبلة للمهاجرين مما يؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام كرامتهم.
- تفعيل الإرادة السياسية المشتركة لصناع القرار السياسي بغرض علاج المشكلة في إطارها القانوني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكذا النفسي.
- لابد أن ننظر إلى ظاهرة الهجرة غير شرعية ليس كونها جريمة منظمة، وإنما ننظر إليها كأزمة ومشكلة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعيشها المهاجر غير الشرعي الذي عانى التهميش والفقر والبطالة والاضطهاد، هذا ما يحد من الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي ولكي يتحقق ذلك لابد من تبني مجموعة من الإجراءات الفعالة لأجل تعزيز ذلك الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين داخل الدول المستقبلة.

التهميش:

1 الظاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط3، ج4، (دمشق: دار الفكر، 1970)، ص 481

2 موقع الجزيرة 20،على الموقع :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology

تاريخ الاطلاع: 2020/01/12.

3 محمد عبد العزيز أبو عباءة، حقوق المهاجرين غير الشرعيين: دراسة تأصيلية مقارنة بالقانون الدّولي، أطروحة مقدّمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص59.

4 Rapport de la commission mondiale sur les migrations internationales, les migrations dans un monde Interconnecté, Nouvelle perspectives D'action, octobre 2005, p35)

5 بد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدّولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، يومي 29 و30 افريل 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسنطينة، ص119

6 Ivan Aleshkovski, Illegal Immigration as structural Factor of Global Development, https://bit.ly/3ijK1N5 , p246.

7 Martina Cvajner and Giuseppe Sciortino, Theorizing Irregular Migration: The Control of Spatial Mobility in Differentiated Societies, https://bit.ly/3z1V837 , August 2010, consulté le 15/10/2019, a 23 :32, p390-391.

8 Starley, Rivera. (1999). Illegal Immigration. (www.colorado.edu/economics/morey/6818/.../s-rivera.p...)

9 Bilsbrrow Richard E (ed), Migration, Urbanization, and Development: New Directions and Issues, New York: UNFPA, 1998, pp 15-16.

10 هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة غير السّكانية: دراسة تحليلية مقارنة.

11 Martina Cvajner and Giuseppe Sciortino, Theorizing Irregular Migration: The Control of Spatial Mobility in Differentiated Societies, https://bit.ly/3z1V837 , August 2010, consulté le 15/10/2019, a 23 :32, p390-391.

12 مساعد معاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشّرعية، بحث مقدّم إلى ندوة الهجرة غير الشّرعية، الأبعاد الأمنية والإنسانية المنظمة من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، 2014، ص16.

13 إبراهيم محمد عياش، الهجرة غير الشّرعية – الجزء 2– الحوار المتمدن، ع 2386، في 2008/8/27، من موقع www.alhewar.org/debat/show.art